E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1994/86
27 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤
نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاقتصادية والبيئية: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها

نص أولي للدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ بشأن دور المرأة في التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٠٨/٤٨، أن يقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق لجنة مركز المرأة "نص أولي" للدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ بشأن دور المرأة في التنمية، التي ستقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. ويتضمن هذا التقرير موجزا تنفيذيا أوليا للدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ يستعرض مواضيعها الرئيسية: الفقر (الفقرات ١٣ - ٢٣)، والعمالة المنتجة (الفقرات ٢٤ - ٢٩) ودور المرأة في صنع القرار الاقتصادي (الفقرات ٣٠ - ٤٠). وتشير الاتجاهات الحالية الى أن دور المرأة كعامل حاسم في التنمية الاقتصادية آخذ في الازدياد، بالرغم من أنها لا تعد بعد مشاركا على قدم المساواة في التحكم في هذه العملية.

* E/1994/100.

080794 080794 94-26539

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـــة	١ - ١٢	٣
أولا - الفقـــر	١٣ - ٢٣	٦
ثانيا - العمالة المنتجة	٢٤ - ٢٩	٩
ثالثا - دور المرأة في صنع القرار الاقتصادي	٣٠ - ٤٠	١٢

الجداول

١ -	متوسط نسبة الفتيات الى الفتيان في القيد في المدارس حسب المرحلة والمنطقة، ١٩٧٠-١٩٩٠	٥
٢ -	متوسط نسبة النساء الى الرجال ضمن السكان النشطين اقتصاديا، ١٩٧٠-١٩٩٠	٩
٣ -	الفئة المهنية حسب نوع الجنس، ١٩٧٠ و ١٩٨٠ و ١٩٩٠	١٠
٤ -	متوسط نسبة النساء للرجال في الوظائف الفنية والتقنية والإدارية والتنظيمية، ١٩٧٠-١٩٩٠	١١
٥ -	متوسط نسبة الفتيات الى الفتيان في ميادين العلم والتكنولوجيا في التعليم العالي، حسب المنطقة، ١٩٧٠-١٩٩٠	١٣
٦ -	متوسط نسبة الفتيات الى الفتيان في تعليم المرحلة الثالثة في مجال القانون والأعمال، حسب المنطقة، ١٩٧٠-١٩٩٠	١٤

مقدمة

١ - الغرض من الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية[١][٢][٣] هو تقديم تقرير دوري للجوانب المتعلقة بدور نوع الجنس في مجال التنمية الاقتصادية. ويجري إعداد الدراسة الاستقصائية العالمية كل خمس سنوات، قبل عام من الاستعراض والتقييم المقرر اجراؤهما لاستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة. ومن المعتزم أن يتم، من خلال دراسة آخر ما توافر من معلومات، تحديد الاتجاهات الخاصة بمدى تأثير الرجل والمرأة، الاقتران بالأدوار المنسوبة إليهما اجتماعيا داخل المجتمع، على العمليات الاقتصادية العالمية ومدى التأثر بها.

٢ - ولم تكن الدراسة الاستقصائية العالمية الأولى، التي أعدت في عام ١٩٨٥، إلا واحدة من الدراسات القليلة التي تناولت دور المرأة في الاقتصاد. ومنذ ذلك الحين، بدأت مسألة دور المرأة في التنمية تدخل في صلب عديد من الدراسات الاستقصائية الرئيسية للاقتصاد العالمي، التي وصفت بدقة حالة المرأة في الماضي القريب. لذلك تشدد الدراسة الاستقصائية العالمية الثالثة التي ستصدر في عام ١٩٩٤ على تحديد الاتجاهات وعلى النظر في الطريقة التي قد يغير فيها المنظور المتعلق بنوع الجنس أسلوب التعبير عن مفاهيم التنمية.

٣ - وطلبت الجمعية العامة في قراريها ٧٧/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ١٧١/٤٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إعداد الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤. ومن المقرر تقديم النص النهائي للدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ الى الجمعية العامة في عام ١٩٩٤، والتي ستكون، ووفقا لقرار لجنة مركز المرأة ٨/٣٦، احدى الوثائق الرئيسية المعروضة على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وطلبت الجمعية العامة في قرارها ١٠٨/٤٨ تقديم نص أولي للدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة مركز المرأة في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤. ومن المقرر أن يتم انجاز النص النهائي بحلول منتصف عام ١٩٩٤. وقدم الى لجنة مركز المرأة في دورتها الثامنة والثلاثين (E/CN.6/1994/13) موجز تنفيذي مقتضب للوثيقة الأساسية يركز على الاستنتاجات الأولية بشأن المواضيع الأساسية للدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤. ويتضمن هذا التقرير موجزا تنفيذيا أكثر تفصيلا. ويجري إعداد النص النهائي للدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ بالتعاون مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومركز التجارة العالمية (الأونكتاد/الغات) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وجميعها تساهم بفروع في هذا المنشور.

٤ - ومنذ صدور الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٨٩، شهد العالم عددا من التغييرات المذهلة في علاقاته الاقتصادية، بما في ذلك حدوث ركود عالمي، وانتعاش في بعض المناطق، ونمو قطاعات جديدة، وتكييف هيكلي، وازدياد أوجه التفاوت بين بعض البلدان ومجموعات البلدان، فضلا عن اتساع هذا التفاوت داخل بعض البلدان. وحدثت هذه التغييرات في إطار التركيز مجددا على إقامة الديمقراطية، والحكم

واستخدام السوق في توجيه التنمية الاقتصادية، الى جانب تكافل دولي متزايد، على النحو الوارد في استنتاجات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ويشدد النقاش الدائر الآن حول التنمية على الاستدامة والبعد الإنساني.

٥ - ولم تكن التغييرات المذكورة أعلاه، سواء من حيث أسبابها أو آثارها، بمنأى عن تأثير نوع الجنس. وأصبح دور المرأة يشكل عنصرا حاسما في التغيير الاقتصادي، وذلك بسبب طبيعة عملية النمو الاقتصادي والتكيف من جهة وبسبب وجود بيئة معززة ومواتية من جهة أخرى. وهناك ترابط واضح بصورة متزايدة بين النهوض بالمرأة والنجاح الاقتصادي. وأدت نفس طبيعة سياسات إعادة الهيكلة الى زيادة عدد النساء في القوى العاملة، كجزء من القوى العاملة المنخفضة الأجر في مجال الصناعة الكثيفة العمالة. وأدى التقدم المحرز في تحرير الأسواق فيما بعد الى تعزيز تلك المشاركة، وبدأ ينعكس في انتقال الأيدي العاملة من الإناث الى قطاعات أعلى أجرا وأرفع مهارة.

٦ - وبالرغم من صعوبة اثبات السببية واحتمال وجود استثناءات على الصعيد الوطني، إلا أن مقارنة البيانات على مدى الزمن يشير الى أنه تحقق نمو اقتصادي طويل الأجل مع تحسن التوزيع، عندما تم تمكين المرأة عموما من أن تصبح شريكا كاملا في التنمية على قدم المساواة. وعندما لم تتوفر تلك البيئة الملائمة، عم الكساد بل والانخفاض أيضا.

٧ - وهناك جانبان رئيسيان للبيئة الملائمة، هما زيادة تحقيق المساواة قانونا بين المرأة والرجل ووجود اتجاه واضح، في معظم المناطق، لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على التعليم. وساعد هذان الجانبان معا، على تمهيد السبيل لزيادة نسبة النساء، والسماح لهن بالمشاركة التامة في التنمية، والاسهام بمهارات وأولويات خاصة مستمدة من أدوارهن كنساء.

٨ - وينعكس تحقيق المساواة للمرأة قانونا على مراحل في ارتفاع عدد الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ففي عام ١٩٨٥، عندما أعدت الدراسة الاستقصائية العالمية الأولى، لم تتجاوز عدد الدول الأطراف في الاتفاقية ٣٩ دولة؛ أما في عام ١٩٩٤، فقد بلغ عددها ١٣٣ دولة، بما فيها جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجميع الدول تقريبا في أوروبا وفي جنوب شرق آسيا وشرق آسيا. وفي غالبية الدول في مناطق أخرى. وبالرغم من إبداء عدد من الدول تحفظات على بعض المواد، فإن التصديق أو الانضمام بالنسبة لمعظمها يعني إزالة القيود القانونية التي أعاقت المرأة عن الوصول الى وسائل الانتاج وهي الأرض، ورأس المال والتكنولوجيا. وكان التقدم المحرز في ممارسة تلك الحقوق أقل سرعة، لا سيما مع وجود فجوة بين المبدأ الدستوري والقانون العرفي، ولكن تبين نجاح البرامج المبتكرة امكانية مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل.

٩ - وفي معظم مناطق العالم، تم احراز تقدم ملحوظ لتحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم على جميع المستويات. ويقارن الجدول ١ نسبة الفتيات الى الفتيان في جميع مراحل التعليم الرسمي

الثلاثة في الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٩٠. وفيما يتعلق بالتسجيل في المدرسة الابتدائية، كان هناك، في عام ١٩٩١ مساواة تقريبا في معظم المناطق، وهو تغيير كبير عما كان عليه الحال منذ عام ١٩٧٠. بل يمكن ملاحظة وجود تقدم أكثر تسارعا في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي. ويمكن ملاحظة العلاقة القائمة بين التنمية وامكانية الحصول على التعليم في النسب المتعلقة بأقل البلدان نموا إجمالا، فقد كان هناك في المتوسط ٧٥ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى في مرحلة التعليم الابتدائي و ٣٧ فتاة فقط في مرحلة التعليم العالي.

الجدول ١ - متوسط نسبة الفتيات الى الفتيان في القيد في المدارس حسب المرحلة والمنطقة، ١٩٧٠-١٩٩٠
(عدد الفتيات مقابل كل ١٠٠ فتى)

المنطقة	التعليم الابتدائي			التعليم الثانوي			التعليم العالي		
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
افريقيا	٦٥	٧٤	٧٩	٤٦	٥٧	٦٩	٢٠	٣٠	٣٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩٤	٩٥	٩٥	٩٨	١٠٧	١٠٩	٧٢	٧٤	١٠٦
أوروبا الغربية ومناطق أخرى	٩٥	٩٥	٩٥	٩٠	٩٨	٩٨	٥٣	٧٢	٩٤
آسيا والمحيط الهادئ	٦٦	٧٨	٨٤	٥٨	٧٠	٧٧	٤٦	٦٣	٨٤
أوروبا الشرقية	٩٤	٩٤	٩٦	٩٧	٩١	٩٤	٧٨	١٠٦	١٠٤
العالم	٧٧	٨٤	٨٧	٦٧	٨٠	٨٥	٤٦	٦١	٧٥

المصدر: شعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، استنادا الى المعلومات الواردة في المنشور المعنون مؤشرات عن المرأة وقاعدة بيانات إحصائية، النسخة ٣، ١٩٩٤.

١٠ - غير أن هناك فروقا إقليمية كبيرة في مستوى التقدم، إذ أن افريقيا متخلفة عن بقية العالم في التحرك نحو تحقيق فرص متساوية في الحصول على التعليم لاسيما في مرحلة التعليم العالي ذات الأهمية. وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، هناك فرق كبير بين جنوب آسيا، حيث تجاوز عدد الفتيات المقيدات في المرحلة الابتدائية ٧٣ فتاة في المتوسط مقابل ١٠٠ فتى في عام ١٩٩١، و ٦٠ فتاة في المرحلة الثانوية و ٣٧ فتاة في مرحلة التعليم العالي، وبين جنوب شرق آسيا وشرق آسيا، حيث كانت الأعداد المقابلة هي ٩٢ و ٩٠ و ٧٤. وفي مناطق كثيرة، تجاوز تسجيل الفتيات الفتيان في المرحلة الثانوية. ومرحلة التعليم العالي.

١١ - ولا تعني إزالة الفروق بسرعة بين الجنسين فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التعليم أنه قد تم حـــل المشكلة. فعلى الصعيد العالمي، لم تتجاوز نسبة الفتيات المسجلات في المرحلتين الابتدائية والثانويـــة

٥٧ في المائة من الفتيات اللواتي في سن التعليم. وفي افريقيا، على سبيل المثال، لم تتجاوز هذه النسبة في المتوسط ٣٧ في المائة، وبلغت النسبة ٩٠ في المائة في أوروبا وحدها. أما الاحصائيات المتعلقة بتعليم الإناث، فإنها لا تبعث كثيرا على الارتياح. وعلى الرغم من تحسن فرص المرأة في الحصول على التعليم، وبالرغم من عدد السنوات التي تمضيها في التعليم، إلا أن الحالة ما زالت صعبة فيما يتعلق بمضمون مواد المناهج الدراسية، الذي غالبا ما يكون متحيزا الى جنس معين، وفيما يتصل أيضا بالترتيبات الاجتماعية والتنظيمية في المدارس وبوجود المرأة في مواقع صنع القرار في النظام التعليمي بكافة مراحله. وعلاوة على ذلك، ما زالت الفتاة توجه نحو ميادين ومسارات وظيفية تقليدية قاصرة على الأنثى، وهو أمر يدعو للأسف بوجه خاص، بالنظر الى ما تحتاج اليه المرأة من مهارات لكي تكون قادرة على مواجهة التحديات الناجمة عن التقدم المحرز في مجالي المعلومات والتكنولوجيا والاستمرار في شغل وظائف مربحة. ويلزم أيضا بذل جهد لمعالجة مسألة الأمية بين البالغين الناجمة عن عدم المساواة في الماضي في فرص الحصول على التعليم، وهي مشكلة سائدة كثيرا بين النساء عنها بين الرجال.

١٢ - وتبدو العلاقة بين البيئة الاقتصادية العالمية، والبيئة الملائمة ودور المرأة في الاقتصاد واضحة في تحليل المواضيع الثلاثة الرئيسية التي تغطيها الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤: الفقر، والعمالة المنتجة، ودور المرأة في صنع القرار الاقتصادي. ويفضي ذلك التحليل الى استنتاج واحد قاطع، هو ازدياد أهمية دور المرأة في الاقتصاد وفي التنمية، وضرورة مراعاة ذلك عند صياغة السياسات الإنمائية.

أولا - الفقر

١٣ - لا يزال مدى ازدياد حدة الفقر، كاتجاه عالمي طويل الأجل، موضع نقاش، ولكن يزداد الفقر في العالم أكثر من أي وقت مضى، وحدة الفقر آخذ في الازدياد على الأقل في بعض المناطق. ويعاني المرأة والرجل من الفقر بصورة مختلفة.

١٤ - ويجري غالبا تجاهل الحقيقة القائلة بأن الفقر يقاس دائما بالاستهلاك. فالفقر هو عدم وجود ما يكفي من المأكل، والمسكن وغيرهما من الضروريات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية. وأسباب الفقر معقدة ومتعددة الأبعاد، وتشمل ظواهر مثل عدم كفاية فرص الحصول على الموارد والوصول إلى الأسواق على الصعيدين الوطني ودون الوطني أو توزيع الموارد على نحو غير ملائم، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة الداخلية والدولية، وعدم كفاية الاستثمارات في مجال الموارد البشرية. غير أن عواقب الفقر واضحة تماما. فعندما يبلغ نقص الضروريات (المأكل والملبس والمسكن) حدود البقاء، يعتبر الفقر مدقعا وليس بوسع من يعيشون في ظل هذه الظروف إلا الاهتمام بالبقاء اليومي المباشر. ولا يمكن أن يكون هناك أي إدخار أو استثمار، مع تقلص التطلعات في الأجل الطويل، وحتى لو كان الفقر نسبيا، فإن عاقبته هي تضاؤل الإمكانات البشرية. فالفقر يولد الفقر ويدور في حلقة مفرغة.

١٥ - ويمكن ملاحظة الفقر على صعد كثيرة كالصعيد الوطني، والإقليمي وعلى صعيد المجتمع المحلي. ومن حيث نوع الجنس، تعد الأسرة المعيشية الوحدة الفضلى للتحليل. فمعاناة الفقر موجودة داخل الأسر المعيشية، حيث يعيش معا الناس المنتسبون إلى بعضهم البعض إما بصلة بالدم، أو بالقانون أو بالمصلحة المشتركة. والأسر المعيشية وحدات استهلاكية يجري فيها تقاسم السلع الضرورية. ويمكن أن تكون أيضا وحدات انتاجية، يتم فيها تجميع الموارد لتوليد الدخل، بالرغم من تقلص وظيفة الأسرة المعيشية بفعل التحضر والانتقال إلى الاقتصاد الصناعي.

١٦ - ويتأثر جميع أفراد الأسر المعيشية بنقص اللوازم الأساسية. والواقع أن هذه المعاناة المشتركة هي التي تفرز استراتيجيات البقاء للأسر المعيشية الفقيرة. ومن المنطقي اقتصاديا أن تقوم الأسرة المعيشية بتوزيع المخاطر الناجمة عن فقدان كاسب للدخل عن طريق زيادة حجم الأسرة. وعلى الهامش، فإن تكلفة إضافة حبة واحدة من البطاطس إلى الحساء تفوقها أهمية قيمة الحصول على مساهم محتمل آخر. وبالمثل، من المنطقي أن يهاجر أفراد الأسرة المعيشية للسعي وراء كسب الدخل في مكان آخر، إذا كان ذلك يعني تحويل عائدات إلى الأسرة المعيشية، حيث أن ذلك يزيد من الدخل ويخفض من التكاليف على السواء.

١٧ - وهناك فروق بين المناطق الريفية والحضرية في مجال الفقر، حيث تميل الأسر المعيشية في المناطق الريفية إلى أن تصبح وحدات استهلاكية وانتاجية على السواء، بينما في المناطق الحضرية تعيش الأسرة المعيشية بعيدا عن مكان العمل. ومن ثم، فإنه من المسائل البالغة الأهمية بالنسبة للمرأة الريفية تمكينها من الحصول على موارد الانتاج والسيطرة عليها، وهي مسألة تتوقف، في جملة أمور، على توافر تدابير الإصلاح الزراعي التي تعزز إمكانية حصول المرأة على منتجات عملها والسيطرة عليها، وتوافر الإئتمانات والخدمات المالية التي تعالج الأوضاع الفريدة من نوعها التي تواجه النساء الريفيات فضلا عن توفير تكنولوجيا مناسبة ومعقولة التكلفة؛ ووحدات معقولة التكلفة من المدخلات الزراعية؛ وتقنيات إنمائية مستدامة تدمج في الأنشطة الانتاجية؛ وخدمات إرشادية وتدريبية مناسبة. وهناك أيضا فروق في توافر الخدمات الاجتماعية التي غالبا ما تكون أكثر انتشارا في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية.

١٨ - وبالإضافة إلى السيناريو المتعلق بالمناطق الريفية، توجد مجالات أخرى تتسم ببعد عميق للفقر متصل بنوع الجنس. فالمرأة، بسبب الدور المرسوم لها اجتماعيا، مسؤولة عن إدارة الاستهلاك في أوقات الندرة. إذ عندما جاءت الصدمة الأولى لبرامج الاستقرار الاقتصادي في شكل ارتفاع تكاليف السلع الأساسية، كان على المرأة أن تحدد كيفية التغلب عليها، حيث غالبا ما يتحقق ذلك عن طريق حرمانها من احتياجاتها الخاصة. وعندما ينخفض دخل الأسرة المعيشية، تدخل المرأة قوة العمل للمساعدة على زيادة الدخل، وكثيرا ما يكون ذلك في القطاع غير الرسمي، الذي يعتبر جزءا ديناميا في الاقتصاد، ولكن غير محسوب في الاقتصاد، وهو قطاع يتميز بمرونته وقدرته على توفير الإعاشة للأسرة المعيشية. ومع ذلك، تلتحق النساء بصورة متزايدة بسوق العمل الرسمي، وكثيرا ما يتحملن أجرا شديد التدني وظروفا غير مريحة. والتغلب على ظروف الفقر، بدأ يغير من صورة المرأة الذاتية بوصفها في الواقع ربة العائلة. فالقوى التي تدفع المرأة إلى الانخراط في الاقتصاد كوسيلة للتغلب على الفقر، لا سيما عندما تفضل العمل في

القطاعات التي تولد العمالة توظيف المرأة، قد أفسحت المجال لعديد من النساء لممارسة قدراتهن الاقتصادية خارج الأسرة المعيشية لأول مرة. ويمكن لهذه التجربة في الأجل الطويل، ومع توافر سياسات عامة ملائمة أن تكون بالنسبة للعديد من النساء أساسا يبنى عليه طريق الخلاص من الفقر.

١٩ - وفي الوقت نفسه، وبسبب دور المرأة بسبب نوع الجنس، فإنه يتوقع منها الاستمرار في تحمل مسؤولياتها المنزلية. وعندما تتبين استحالة تحقيق ذلك، فإن الأبنة تحل محل الأم في القيام بتقديم الرعاية، مضحية بمستقبلها من أجل المساعدة على دعم الاحتياجات الحالية للأسرة المعيشية. والأرقام المتعلقة بتسجيل الفتيات في المدارس المذكورة من قبل، خير دليل على تلك المشكلة. وهناك أيضا فروق استهلاكية داخل الأسرة المعيشية: فالمرأة قد تخفض من استهلاكها لتوفير حصة أكبر لأعضاء الأسرة المعيشية الآخرين، أو قد تحصل على حصة أصغر، مما يترتب عليه انتقال الفقر عبر الأجيال.

٢٠ - وعندما تكون المرأة هي الكاسب الوحيد للدخل بين أفراد الأسرة المعيشية، سواء كان ذلك نتيجة للترمل، أو الهجر، أو كون الزوج معوقا أو عاطلا، يصبح بعد الفقر المتعلق بنوع الجنس مباشرا وحادا. وعادة ما يكون لدى مثل هذه الأسرة المعيشية معالين، مما يقلص إمكانية العمل الخارجي؛ وعندما يقترن ذلك بعوامل تمييزية أخرى من حيث الفرص الاقتصادية المتاحة، تكون النتيجة بالنسبة للأسرة المعيشية هي في معظم الأحيان الفقر المحتوم. وهكذا، تكون رئاسة الأنثى للأسرة المعيشية أحد المؤشرات البالغة الحدة على فقر الأسرة المعيشية، وهو مؤشر آخذ في الارتفاع.

٢١ - وعلى الرغم من إمكانية دراسة مسألة الفقر في ضوء الاستهلاك، إلا أنه يتعذر القضاء على الفقر عن طريق تلبية الاحتياجات الاستهلاكية للفقراء. فلكل حقه في التنمية وهناك مسؤولية عامة للحفاظ على حد أدنى من الاستهلاك. ومجرد الحفاظ على هذا المستوى، إلا في حالة اتخاذ إجراء طارئ، قد يخفف من عوارض الفقر ولكنه لن يعالج أسباب الفقر الجذرية.

٢٢ - وتتطلب معالجة مسألة الفقر استجابة عامة، غير أنه يمكن أن تقوم بتلك الاستجابة جهات شتى فاعلة تستخدم وسائل مختلفة. فالدولة، والسوق والمجتمع المحلي لهم أدوار مختلفة، يخضع كل منها حاليا لعملية إعادة التفكير، وبخاصة دور الدولة في تنظيم السوق، والاستثمار الطويل الأجل في مجال الموارد البشرية.

٢٣ - ولا يمكن القضاء على الفقر إلا بزيادة الدخل، وهذا ينطبق على الأسر المعيشية بقدر ما ينطبق على الدول. فبالنسبة للأسر المعيشية، يعني ذلك زيادة الدخل الذي يحققه أفراد الأسرة المعيشية، واستثمار قدراتهم وتوفير فرص العمل. ويعني بالنسبة للدول زيادة الانتاج عن طريق الاستثمار في مجال الصادرات والاستهلاك المحلي على السواء. وبالنسبة للدول، كما هو الحال بالنسبة للأسر المعيشية، يمكن أن تساعد السياسات المختارة في القضاء على الفقر أو أن تزيد منه: فبعض السياسات يمكنها النجاح والبعض الآخر ليس كذلك. واستنادا إلى الاقتصاد العالمي الحالي، فإن استهداف المرأة سياسة تعد ناجحة.

ثانيا - العمالة المنتجة

٢٤ - العلاقة بين العمالة والفقر الذي تعاني منه الأسر المعيشية والدول علاقة مباشرة. فالأفراد العاملون الكاسبون يحصلون على دخل أكبر، وهم أيضا قادرون على استهلاك ما يحتاجون إليه وأكثر. ووجود استهلاك قوي محلي يمكن أن يشكل الأساس لاستمرار النمو الاقتصادي الوطني.

٢٥ - وقد طرأ تغيير هيكلي كبير في مجال العمالة على مدى العقد الماضي، وهو أمر يتعين فهمه من حيث نوع الجنس. وقد تأنثت العمالة بصورة مزدوجة. أولا، دخلت المرأة سوق العمالة الرسمية بأعداد لم يسبق لها مثيل، وبمعدل أكبر كثيرا من الرجل. وتبين المتوسطات (انظر الجدول ٢) أن نسبة النساء إلى الرجال بين السكان الناشطين اقتصاديا تضاعفت تقريبا على مدى عشرين عاما. ويمكن أن تعزى الفروق الاقليمية إلى منطلقات مختلفة، وهذا اتجاه ليس موضع جدل. وإذا ما وضع في الاعتبار أن قدرا كبيرا من النشاط الاقتصادي للمرأة لا يرد في الإحصاءات الوطنية، فإن ذلك يعني من حيث النشاط الاقتصادي الرسمي أنه من المحتمل أن تقترب المرأة من تحقيق المساواة مع الرجل. وعلاوة على ذلك، نجد، في كثير من البلدان، أن القطاعات الاقتصادية التي تبين أعلى معدلات للنمو كالخدمات الحديثة والصناعات الخفيفة والإعلام، اتجهت إلى تشغيل المرأة بدلا من الرجل.

الجدول ٢ - متوسط نسبة النساء الى الرجال ضمن السكان النشطين اقتصاديا، ١٩٧٠-١٩٩٠

(عدد النساء مقابل كل ١٠٠ رجل)

المنطقة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
افريقيا	٣٩	٥٨	٧١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٥	٤٨	٦٢
أوروبا الغربية ومناطق أخرى	٤٥	٦٠	٧٢
آسيا والمحيط الهادئ	٢٨	٤٢	٤٨
أوروبا الشرقية	٧٩	٨١	٨٥
المجموع	٣٧	٥٢	٦٢

٢٦ - ثانيا، تحول نمط العمل النموذجي طوال الوقت إلى نمط يمكن فيه توقع الحصول على عمل في مؤسسة ما بأجر مرتفع بصورة مطردة أو الحصول على مهنة أو حرفة تميزت بمشاركة الذكور في قوة العمل خلال معظم القرن العشرين. وتمثّل هذا التحول باتجاه نمط العمل العرضي لجزء من الوقت بأجر منخفض الذي كانت تتميز به دائما العمالة النسائية. وقوضت النهج الجديدة للإنتاجية والتكنولوجيات الجديدة فرص الحصول على عمل دائم طويل الأجل. ونتيجة لذلك، اضطر أكثر الرجال على مدى تاريخ عملهم إلى العمل بموجب شروط كانت تقتصر في الماضي على النساء بوصفهن جزءا من احتياطي قوة العمل. وبدأت تضيق الفجوة بين متوسط أجور النساء والرجال بسبب زيادة الأجر المدفوع للنساء من جهة، وتناقص أجر الرجال من جهة أخرى. ولا تتوافر بعد بيانات واقعية عن هذه الظواهر، ولكن بدأ تأكيد هذه الفرضية في الدراسات الجزئية التي أجريت في عدد من البلدان.

٢٧ - أما التغييرات التي طرأت على تشغيل المرأة فقد حدثت باتجاه تلك المهن التي حققت أكبر معدلات للنمو. وعلى الرغم من أن الزراعة ما زالت تمثل أكبر الفئات المهنية، يتزايد وجود المرأة الناشطة اقتصاديا في الفئات المهنية والتقنية والكتابية ومجال المبيعات (انظر الجدول ٣). وعلاوة على ذلك، حققت المرأة مكاسب خاصة لتحقيق المساواة مع الرجل (انظر الجدول ٤) في مجال الفئات المهنية والتقنية والأعمال الإدارية والتنظيمية الأعلى دخلا. ومرة أخرى، على الرغم من أن قاعدة الانطلاق مختلفة، ما زال الاتجاه على ما هو عليه بالنسبة لجميع المناطق.

الجدول ٣ - الفئة المهنية حسب نوع الجنس، ١٩٧٠ و ١٩٨٠ و ١٩٩٠

المجموعة المهنية	١٩٧٠		١٩٨٠		١٩٩٠	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال
الوظائف الفنية والتقنية	١١,٩٤	٥,٦٢	١١,٧٦	٦,٥٦	١٣,١٧	٨,٢٢
الإدارة والتنظيم	٠,٧٨	٢,٠٧	١,٢٥	٢,٥٤	١,٨٠	٣,٢٢
الوظائف الكتابية	١٠,٨١	٥,٨٦	١١,٧٩	٥,٧١	١٣,٢٥	٦,٥١
المبيعات	٧,٧٦	٥,٩٨	٧,٩٣	٥,٢٧	٩,٩١	٧,٢٢
الخدمات	١٨,٣٤	٥,٨٧	١٣,٥٦	٦,٢٠	١٤,٦٥	٦,٨٣
الزراعة	٢٧,٠٢	٣٣,٥٤	٢٩,١٠	٣٢,٧٢	٢٤,٦٩	٢٧,٩٧
الإنتاج	١٤,٥٤	٣٢,٠٦	٢٩,٧٣	٢٩,٧١	١٢,٦٣	٣١,٦٦
غير مصنفة، العاطلون	٦,٠٧	٦,٢٧	٩,٥٢	٧,٥٣	٩,٠٠	٧,٤٥

الجدول ٤ - متوسط نسبة النساء للرجال في الوظائف الفنية والتقنية والإدارية والتنظيمية، ١٩٧٠-١٩٩٠
(عدد النساء مقابل كل ١٠٠ رجل)

المنطقة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
افريقيا	١٩	٤٠	٥٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥٠	٨٢	٨٥
أوروبا الغربية ومناطق أخرى	٥٥	٦٦	٨٦
آسيا والمحيط الهادئ	٢٧	٤٧	٥٥
أوروبا الشرقية	٤٧	١٠٥	١٢٤
المجموع	٣٦	٥٨	٧٠

٢٨ - وتشير المقارنة بين البلدان من حيث وضع المرأة ضمن السكان الناشطين اقتصاديا وداخل المهن ذات المنزلة العليا إلى أن زيادة عدد النساء اللائي يسعين ويحصلن على العمل، يتأثر غالبا بالحالة الاقتصادية العالمية. ويمثل تزايد عدد النساء في المهن الرفيعة المنزلة، الأثر اللاحق لزيادة المساواة في الوصول إلى التعليم في المرحلتين الثانوية والعليا الذي حدث في السبعينات والثمانينات. وهذا يعني أن الزيادة الحالية في المساواة بين المرأة والرجل ستخلف آثارا أكبر على العمالة في السنوات الأولى للقرن القادم.

٢٩ - وتتمثل آثار هذه التطورات في أنه يمكن التوقع بأن تساهم المرأة بنصيب متزايد في الدخل المتاح للاستهلاك والاستثمار. ومن المحتمل هنا أن تكون الفروق المعينة بين الجنسين حاسمة. ومن المعروف أن لدى المرأة نزعات للادخار أعلى من الرجل، ومن المحتمل أن تكون خيارات المرأة في هذا الشأن قائمة على أساس التضحية بالاستهلاك الحالي لتحقيق منفعة في المستقبل. وبالتالي، من المحتمل أن تصبح المدخرات والاستثمارات من جانب المرأة مصدرا قويا لتعبئة الموارد اللازمة للتنمية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك، بالاقتران مع أن الانتاجية الأعلى نسبيا للمرأة في قطاعات النمو، إلى تسارع النمو بقيادة المرأة على مدى العشر إلى العشرين سنة القادمة، مما سيكون له آثار إيجابية فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا - دور المرأة في صنع القرار الاقتصادي

٣٠ - لم ينعكس بعد دور المرأة المتزايد الأهمية في الاقتصاد في هيئات صنع القرار الاقتصادي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، سواء في القطاع العام أو الخاص. ومن الواضح تماما في معظم الأحوال أن الرجل وليس المرأة هو الذي يصنع القرارات الاقتصادية الكلية. وهناك في القطاع العام عدد قليل من النساء يشغلن منصب وزراء للمالية أو رؤساء للمصارف المركزية، ولو أن عددهن آخذ في الازدياد. أما في القطاع الخاص، فهناك عدد أقل من النساء يرأسن شركات كبيرة. ومع ذلك، تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تلعب دورا أساسيا في النمو الاقتصادي، بوجود عدد متزايد من النساء من أصحاب المؤسسات والمديرات مما يوحي باحتمال حدوث تغير هيكلي في التوازن بين الجنسين في مجال الادارة الاقتصادية.

٣١ - وفي القطاع العام، تبين الاحصاءات التي أعدتها شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة أنه من بين مجموع الوظائف بدرجة وزير في القطاعات الاقتصادية التابعة للحكومة، بما فيها المصارف المركزية، لا يتجاوز عدد النساء اللائي يشغلن مثل هذه الوظائف نسبة ٣,٦ في المائة. وفي ١٤٦ بلدا، لا تشغل أي إمرأة على الاطلاق وظائف عليا في مجال الاقتصاد. وليست هناك تقريبا أي امرأة في الادارة العليا للمؤسسات المالية الدولية.

٣٢ - ويمكن القول بأن الحالة أسوأ من ذلك في المؤسسات الخاصة الكبيرة. وتبين دراسة أعدتها شعبة النهوض بالمرأة أنه في المؤسسات الكبرى خارج الولايات المتحدة البالغ عددها ١ ٠٠٠ مؤسسة لا تشغل المرأة سوى ١ في المائة من مناصب الإدارة العليا؛ وفي الشركات الكبرى في الولايات المتحدة البالغ عددها ١ ٠٠٠ شركة، لا تشغل المرأة سوى ٨ في المائة من الوظائف العليا معظمها في مجال الادارة العليا المنخفضة الرتبة بدلا من شغل وظائف رؤوساء تنفيذيين.

٣٣ - أما الأسباب المتعلقة بهذه الحالة فلها علاقة بتراث الإدارة في القطاع الخاص الذي يسيطر عليه الذكور واستمرار الآثار الحالية للتمييز في الماضي، وعدم الاعتراف بمساهمة المرأة الفعلية والممكنة في الإدارة الاقتصادية. وحتى عندما يتاح للمرأة فرصة الوصول إلى دخول الأعمال ذات الرتب في مؤسسات كبيرة، فإنها تظل في الرتب الدنيا، ويتم تركيزها في التشكيلات البيروقراطية التي تهيمن عليها المرأة وفي المنظمات الإدارية. وتحدد الأدوار القاصرة على الجنس اختيارات المرأة، مما يحد من وصولها إلى مناصب لها إمكانات الترقي الوظيفي.

٣٤ - وعندما تكون المرأة في منصب تتوافر فيه إمكانات الترقي في السلم الوظيفي، فإنها تواجـه بقيود هائلة واسعة الانتشار قائمة على أساس نوع الجنس تجد جذورها في النظم الأساسية للتوظيف وتقييمات الأداء، مما يقيد حركتها رأسيا وأفقيا. ولما كانت شروط العمل مصوغة إلى حد كبير حول مصالح الرجل بوصفه رب عمل وموظف، فإنها تكون غالبا غير متعاطفة مع المرأة وغير داعمة لتصرفاتها ودورها

وأسلوبها وتطلعاتها. وهناك أيضا اتجاهات متحيزة تجد جذورها فيما يسمى بثقافة الذكور العاملين في المؤسسات والتي تتخذ أشكالا مثل المضايقة الجنسية واستبعاد المرأة من فرص تنمية المهارات والتطوير الوظيفي واستبعادها من الشبكات الرسمية وغير الرسمية وبخس قدر مهارتها. وتشكل ظروف العمل المتحيزة وما يسمى بثقافة الذكور في المؤسسات ما يطلق عليه "السقف الزجاجي"، وهو حاجز غير مرئي يتعذر اجتيازه يحول دون ارتقاء المرأة مهنيا بصرف النظر عن تعليمها وخبراتها.

٣٥ - ويقال إن الأثر الآجل لانخفاض تمثيل المرأة في الإدارة الوسطى، هو عقبة بالغة الأهمية تواجه النساء: وفي هذا السيناريو، تصبح المرأة مؤهلة لشغل وظائف عليا في هذه الفئة خلال العقدين القادمين. ومع ذلك، تبين دراسات أخرى أن الاتجاهات في حركة ترقي المرأة للمناصب العليا كانت أبطأ مما ينبغي: وبالمعدل الحالي للزيادة، سيتطلب الأمر في معظم البلدان المتقدمة النمو ٤٧٥ عاما قبل أن تحقق المرأة المساواة مع الرجل في تولي مناصب الإدارة العليا.

٣٦ - غير أن هناك بعض الدلائل التي توحي بأن هذا الاتجاه سيتغير تغيرا جذريا في العقود القادمة. أولا، أخذت مشاركة المرأة في سوق العمالة الرسمي في الازدياد. ثانيا، بدأت المرأة دخول مرحلة التعليم العالي في ميادين مثل القانـــون والأعمال والعلم والتكنولوجيا بمعدل أسرع من الرجل (انظر الجدولين ٥ و ٦ أدناه). ونتيجة لذلك، سيتألف مجمع دخول رتب الوظائف التنفيذية من النساء بصورة متزايدة. ثالثا، مع تغير أساليب الإدارة لتصبح أكثر مرونة، تعتبر مهارات المرأة عاملا هاما في مجال الأعمال التجارية.

الجدول ٥ - متوسط نسبة الفتيات الى الفتيان في ميادين العلم والتكنولوجيا في التعليم العالي، حسب المنطقة، ١٩٧٠-١٩٩٠
(عدد النساء مقابل كل ١٠٠ رجل)

المنطقة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
افريقيا	٢٤	٢١	٢٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٧	٥٤	٨٠
أوروبا الغربية ومناطق أخرى	٢٩	٤٩	٦٧
آسيا والمحيط الهادئ	٣٣	٤٥	٧٠
أوروبا الشرقية	٦١	٨١	٧٤
المجموع	٣٢	٤٣	٥٦

الجدول ٦ - متوسط نسبة الفتيات الى الفتيان في تعليم المرحلة الثالثة
في مجال القانون والأعمال، حسب المنطقة، ١٩٧٠-١٩٩٠

المنطقة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
افريقيا	١٢	٤٣	٣٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٠	٩٢	١١٥
أوروبا الغربية ومناطق أخرى	٢٥	٥٤	٨٥
آسيا والمحيط الهادئ	٢٥	٥٦	٧٠
أوروبا الشرقية	٦٤	١٣٤	١٢٤
المجموع	٢٥	٦٣	١٠٢

٣٧ - وربما كان أكثر أهمية في كثير من البلدان أن المرأة بدأت تأخذ زمام المبادرة في تنظيم المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي القطاعات التي يكون فيها النمو كبيرا: الخدمات والتعاقدات الصغيرة الحجم. وبدأت هذه القطاعات تشكل جزءا من التجارة العالمية؛ وتؤكد الدراسات التي أجراها مركز التجارة الدولي (الأونكتاد/مجموعة غات) زيادة أهمية دور المرأة في التجارة الدولية.

٣٨ - ويعكس هذا التطور جزئيا تكييف أنشطة المرأة الانتاجية لتتواءم مع الحاجة الى وجود بيئة عمل مرنة. وقد يعني أيضا أن المرأة تدرك أنها غير قادرة على بلوغ القمة في سوق العمل الرسمي وأنها تتحول بالتالي نحو تنظيم المشاريع. ويرتبط بهذه الظاهرة مباشرة زيادة عدد ونطاق منظمات أصحاب المشاريع النسائية والمديرات.

٣٩ - أما العامل الذي سيحدد ما إذا كان نمو تنظيم المشاريع النسائية سيفضي الى تغيير جوهري في أسلوب اتخاذ القرارات السياسية، فإنه يتمثل فيما إذا كانت المرأة ستحصل على فرص متساوية للوصول الى المدخلات الأساسية، والمشاركة في السياسات المتعلقة بأنشطة تنظيم المشاريع: الائتمانات والمعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات والأسواق. ويمكن للمرأة إنجاز الكثير بنفسها عن طريق إنشاء الشبكات والاستفادة من وضعها في الأسواق. وسيتطلب إزالة العقبات الأخرى اتخاذ إجراء عام لتمهيد السبيل أمام المرأة لتستطيع المنافسة في السوق على قدم المساواة مع الرجل.

٤٠ - وانعدام فرص الحصول على الموارد، بما في ذلك الائتمان، يرتبط غالبا بقوانين الإرث والممتلكات الزوجية وغيرها من العقبات القانونية. وتشمل العقبات الأخرى المستشهد بها بيئة العمل العدائية ونقص الخدمات الداعمة. ويجري في معظم البلدان إزالة العقبات القانونية؛ وبقي أن نعرف ما إذا كان من الممكن إصدار تكليفات بإنشاء خدمات للدعم تتفق مع احتياجات المرأة مثلما تتفق مع احتياجات الرجل، وما إذا كان من الممكن أيضا تصميم هذه الخدمات.

الحواشي

(١) الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.86.IV.3).

(٢) الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٨٩ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.89.IV.2).

(٣) الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، القادم).

- - - - -